المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

17/06/2013

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين يناقش أوضاع الطفولة المغربية

10426/3

يعتزم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين ، تنظيم يوم دراسي حول «أية سياسة مندمجة لحماية الطفولة المغربية»، وذلك يوم الاثنين 17 يونيو 2013 ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

وسيشارك في هذا اللقاء الدراسي بالإضافة للبرلمانيين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، القطاعات الحكومية المعنية: وزارة الشباب والرياضة، وزارة العدل والحريات، ومتدخلون آخرون مثل الداخلية والأمن الوطني والدرك الملكي وقطاع الصحة والتكوين المهني... إضافة إلى الفاعلين الجمعويين والنقابيين وبعض الخبراء والإعلاميين.

ومن المتوقع أن تصدر عن هذا اليوم الدراسي الهام، توصيات واقتراحات لاستثمارها في تعزيز الإطار التشريعي لمراكز حماية الطفولة، وفي تحسين تدبيرها وتجاوز الاختلالات التي رصدها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

برنامج اليوم الدراسي

■ الاثنين 17 يونيو 2013

– مشروع البرنامج

الساعة 14.30: استقبال المشاركين.

الساعة 15h: الجلسة الافتتاحية

كلمة السيد محمد علمي رئيس الفريق الاشتراكي

كلمة السيد محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين

كلمة السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الساعة 15h30: وقفة شاي.

الساعة 15h45: انطلاق الأشغال

. عرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان: خلاصات وتوصيات التقرير حول «الأطفال في مراكز الحماية: طفولة في خطر» (15 دقيقة).

. عرض لوزارة الشباب والرياضة حول «تدبير مراكز حماية الطفولة» (15 دقيقة).

. عرض وزارة العدل حول «الأطفال في وضعية صعبة» (15 دقيقة).

. عرض وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول «الخطة الوطنية لحماية الطفولة» (15 دقيقة)

الساعة 16h45: التعقيبات:

. كلمة مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء (10 دقائق)

. كلمة المرصد الوطني لحقوق الطفل (10 دقائق)

الساعة 17h05: مناقشة عامة.

الساعة 18h30: عرض التوصيات المنبثقة عن اليوم الدراسي

الساعة 19h: حفل شاي على شرف المدعوين.

المساء
ALMASSAE

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

2093115

يتقدم الحدير بوشعيب، الحامل لبطاقة التعريف رقم BK21684 والقاطن بالضرابنة سيدي معروف في الدار البيضاء، بشكاية يطالب فيها بإنصافه، إذ يقول إن ابنه تعرض لاعتداء وصفه بالشنيع كاد يتسبب في موته، وإنه قدم للضابطة القضائية شكاية في الموضوع (مسجلة تحت رقم 860 د س م/2012) تمت إحالتها على النيابة العامة بتاريخ 2012/07/03 حيث أمر وكيل الملك بإجراء بحث، لكن الضابطة القضائية لم تقم، حسب قوله، بواجبها وتم الحكم على المشتكى به بشهر موقوف التنفيذ، وهذا ما جعله، يؤكد المشتكي، يتمادى في تصرفاته الإجرامية، وشجعه على القيام باعتداء آخر بواسطة السلاح الأبيض من خلال ضرب ابنه على مستوى البطن، حيث توجه المشتكي إلى وكيل الملك بشكاية وأصدرت النيابة العامة تعليماتها وتمت الإحالة فيما بعد على النيابة العامة، والى يومنا هذا، يقول المشتكي، لم تتخذ الإجراءات في حق المشتكى به الذي مازال يعيش حرا طليقا وأصبح يعترض سبيل ابنه وزوجته.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية «تجربة ناجحة» في العالم العربي

أكد رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، علي بن صميخ المري، أول أمس بالرباط، أن تجربة المملكة المغربية في مجال العدالة الانتقالية «تجربة ناجحة» في العالم العربي.

وأبرز المري، في كلمة تليت بالنيابة عنه خلال افتتاح الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، أن تجربة المملكة «تقتضي التوقف عندها للتعمق والفهم، ولإيجاد طرق تمكن من تكرارها في مجتمعات عربية أخرى ذات خصوصيات مختلفة».

واعتبر المري أن مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم جديد يدخل في إطار ثقافة حقوق الإنسان لم يتم التعامل معه بشكل إيجابي إلا في عدد محدود من الدول، مبرزا أن هذا المفهوم يجد تعبيراته في خلق مناخات وشروط المصالحة الوطنية الشاملة والتي تعني أهمية معالجة كل تراكمات ومشكلات وآثار حقب مضت حتى يمكن بعدها بدء البناء المستقبلي على أرضية جديدة.

كما اعتبر أن العدالة الانتقالية «لا تأتي بقرار سياسي، وإنما هي معادلة وممارسة يتم الاتفاق عليها بين مختلف الأطراف والقوى الموجودة في بلد ما من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من آليات العدالة».

وأشار، من ناحية أخرى، إلى أن «نجاح المؤسسات الوطنية العربية (لحقوق الإنسان) في تأسيس شبكة يعتبر خطوة جدية وعملية نحو بلورة عمل حقوقي مشترك يلتزم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا للقيم الكونية».

من جانبه، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن الشبكة العربية حرصت على تخصيص اليوم الأول من هذا الاجتماع لموضوع العدالة الانتقالية «نظرا لأنه موضوع فرض نفسه، خلال السنوات الأخيرة، بدرجات متفاوتة في السياقات الوطنية لبعض البلدان العربية».

وأضاف أن الهدف يتجلى أيضا في السعي إلى تبادل التجارب القائمة والناشئة أو التي في طور البناء، في ضوء التحولات التي عرفتها المنطقة وتأثيرات ذلك راهنا ومستقبلا على أوضاع حقوق الإنسان، وعلى متطلبات البناء الديمقراطي وضماناتها.

من جانبه، أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، محجوب الهيبة، أن نجاح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رهين بتحقيق ثمانية شروط أساسية، تتمثل في تمكين هذه المؤسسات من ولاية واسعة وقوية، ومدها بآليات للانتصاف، والحرص على استقلاليتها، وطابعها التعددي.

كما تتجلى هذه الشروط، يضيف الهيبة، في تعزيز المهنية بالنسبة لأعضاء وطواقم هذه المؤسسات، ومدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة للنهوض بمهامها، وتشبيك هذه المؤسسات (انخراطها في شبكات إقليمية أو دولية معنية بحقوق الإنسان)، وأخيرا الاشتغال في محيط ملائم يتوفر داخله الوعي بأهمية دورها في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

وحضر الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء رئيس مجلس المستشارين، محمد الشيخ بيد الله، إضافة إلى خبراء ومختصين في مجال حقوق الإنسان وعدد من السفراء المعتمدين بالمملكة ورجال الإعلام.

ويخصص الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، الذي يحتضن أشغاله المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى يومين، لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتشارك في أشغال الاجتماع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من قطر، وموريتانيا، ومصر، والعراق، والسودان، والبحرين، وفلسطين، والأردن، وليبيا، وعمان، وتونس، والجزائر والسعودية، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تحضر كضيف شرف.

ويخصص المحور الأول من أشغال اللقاء لموضوع العدالة الانتقالية من خلال استعراض التجربة المغربية والتجارب الناشئة في العالم العربي، علاوة على تناول تأثيرات الربيع العربي على أوضاع حقوق الإنسان والعلاقة بين الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أما المحور الثاني من هذا اللقاء، فسينصب على القضايا التنظيمية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيث سيتم تقديم تقرير عن أعمال الشبكة ورأسة مقترحات التعديلات المدخلة على قانونها الأساسي ونظامها الداخلي قبل اعتمادهما، و تجديد هياكل الشبكة.

وسيتم على هامش اللقاء إبرام اتفاقيات تعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكل من المركز الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية، والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بلبنيا، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر.

يذكر أن إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي تقرر خلال الدورة السابعة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المنعقدة في نواكشوط يومي 27 و28 أبريل 2011.

3178

مهرجان كناوة يفتح الحوار حول «حركية المجتمعات، شباب العالم»

لم يعد مهرجان كناوة وموسيقى العالم مهرجان حفلات موسيقية لمعلمي فن كناوة، بل تحول منذ الدورة الماضية إلى أرض للحوار الفكري والثقافي، إذ نظم منتداه الأول تحت عنوان «حركية المجتمعات، حرية الثقافات»، ها هو يعود هذا العام لتكريس هذه السنة الجديدة، ويوجه الدعوة إلى نخبة من رجال الفكر والثقافة والسياسة والفن والصحافة لتطارح أفكارهم ووجهات نظرهم حول موضوع له راهنيته «حاكية المجتمعات، شباب العالم»، وذلك في الفترة ما بين 21 و23 يونيو الجاري

تقول نايلة التازي مديرة مهرجان كناوة وموسيقى العالم في هذا الصدد «وراء كل الاضطرابات التي تعرفها المجتمعات في الضفتين، يقف شباب ينشدون التغيير، سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي، ولطالما تماهى المهرجان مع رهان الشباب، وعليه، كان من الطبيعي أن نحتضن هذا النقاش من أجل مستقبل مجتمعاتنا». ومن المرتقب أن تسلط الأضواء على موضوع الشباب عبر كل المداخلات التي تتفرع إلى عناوين من قبيل الشباب في المجتمعات المتغيرة، الشباب في الديناميات الاجتماعية والسياسية، وأخيرا الشباب والدينامية الثقافية.

وسيتناوب العديد من المتدخلين المغاربة والأجانب من علماء اجتماع، وشخصيات سياسية، وكتاب، وفاعلون جمعويون، ورياضيون، ومنشطون، وصحافيون.. من أجل تشريح هذا الإشكال عبر كل تفرعاتها، وتقديم وجهات نظرهم وتجاربهم لعرضها على مائدة النقاش والحوار.

ومن بين المتدخلين في هذا المنتدى أندري أزولاي، مستشار الملك محمد السادس. محمد أوزين وزير الشبيبة والرياضة. ادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. محمد الصغير جنجار دكتور في الأنتربولوجيا كريم غلاب رئيس مجلس النواب. ليليان تورام لاعب كرة قدم فرنسي سابق رئيس ومؤسس مؤسسة ليليان تورام للتربية ضد العنصرية. رحمة بورقية عالمة اجتماع جامعة محمد الخامس الرباط. محمد الطوزي أستاذ العلوم السياسية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وجامعة إيكس أون بروفانس بفرنسا. منى قادري صحفية سابقة، قامت بدراسة مهمة حول الشباب المغربي في 2011. غيف غونزاليز كيخانو أستاذ ندوات بجامعة ليون بفرنسا. حسن بوستة مستشار جماعي بمدينة لييج ببلجيكا. كمال شبلي مستشار رئيس مجلس الشيوخ المكلف بالشباب والرياضة والحياة الجمعوية فرنسا. وداد ملحاف صحفية حركة 20 فبراير. حسن قادري، ممثل جمعية بيتي الصويرة. نادية بوراس ناشر وباحث هولندا. رجاء بن سلامة جامعية ومحللة نفسانية ورئيسة تحرير المجلة الالكترونية الأوان تونس. باسكال بلانشار مؤرخ، باحث، مختبر التواصل والسياسة بالمركز الوطني للبحث العلمي فرنسا. فريد العسري، أستاذ باحث الجامعة الدولية بالرباط. كنزة الصفريوي، ناقدة أدبية مغربية....

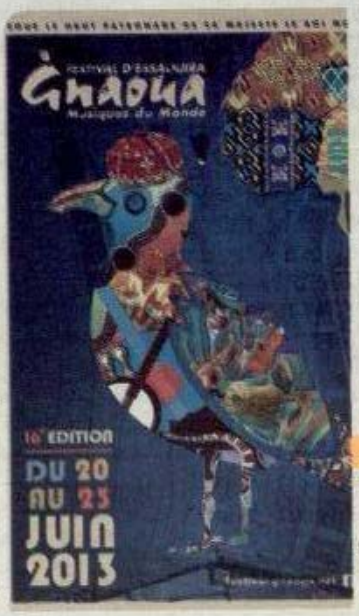

إصابة طفل بنزيف بعد هتك عرضه بجماعة الخوالقة

14/02/2008

اليوسفية: علي الرجيب

فتحت مصالح الدرك الملكي باليوسفية تحقيقا حول هتك عرض طفل لا يتجاوز عمره ثلاث سنوات ونصف بناء على معلومات توصلت بها صبيحة يوم الجمعة بدوار أولاد الحاج أحمد قيادة الخوالقة.

ونقل الضحية إلى مستشفى محمد السادس بمراكش لتلقي العلاج، في الوقت الذي انتقلت فيه دورية تابعة للمركز الترابي مدعومة بقائد المركز للدوار المذكور من أجل البحث والتحري حيث تم إلقاء القبض على المتهم وهو من مواليد سنة 1984 بنفس الدوار بعدما تمت مطاردته ومحاصرته من طرف عناصر الدرك الملكي وضبطت بحوزته مدية.

وبعد سياقة المعني بالأمر إلى مقر الدرك الملكي تعرف عليه الصبي بسهولة بعد أن تم عرضه رفقة أربعة مواطنين. وبناء على تعليمات النيابة العامة تم وضعه تحت الحراسة النظرية إلى حين تقديمه أمام أنظار الوكيل العام بمحكمة الإستئناف بأسفي، وقد اعترف المتهم بالمنسوب إليه حيث استغل لعب الصبي رفقة بعض الأطفال بالقرب من منزل جده فاقتاده إلى مكان مهجور وهتك عرضه وتركه ينزف متجها إلى منزل والده وهو لا يقدر على المشي، مما دفع بوالده إلى نقله على وجه السرعة صوب مستشفى محمد السادس بمراكش وسلمت له شهادة طبية تثبت تعرض الطفل لإعتداء جنسي بالعنف وسلمت له شهادة طبية تصل مدة العجز فيها إلى أربعين يوما.

ويذكر أن المتهم له سوابق عدلية في مجال الإغتصاب حيث أدين بعشرة أشهر حبسا نافذا بمدينة الدار البيضاء من أجل اغتصاب فتاة وكان ذلك سنة 2007.

والد الضحية الذي لم يجد سوى البكاء لإطفاء نار حسرته على ابنه صرح للأحداث المغربية أن المتهم «أخرج أعلبا أوعلى ولدي» مطالبا إنزال أقصى العقوبات في حقه. من جهته اعتبر رضوان العيروكي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أن «ما جرى للطفل القاصر هو انتهاك صارخ لحق الطفولة في العيش بأمان وضرب لكل المواثيق والأعراف الدولية لحماية الأطفال من كل أشكال العنف. هاته الظاهرة تفاقمت بشكل يدعو إلى القلق ويتطلب تدخلا عاجلا من طرف كل الهيئات الحقوقية من أجل التنبيه إلى خطورة الوضع ونحن في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مراكش آسفي نطالب القضاء بالتدخل بحزم كما نطالب بوضع الطفل في مصحة نفسية ومعالجته من أجل إعادة التوازن لنفسيته».

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

اجتماع المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان بالرباط

27/9/12

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غدا السبت وبعد غد الأحد بالرباط، الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، الذي سيخصص لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

و شهد اللقاء مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من قطر وموريتانيا ومصر والعراق والسودان والبحرين وفلسطين والأردن وليبيا وسلطنة عمان وتونس والجزائر والسعودية والمغرب. وخصص المحور الأول من أشغال اللقاء، حسب المصدر ذاته، لموضوع العدالة الانتقالية من خلال استعراض التجربة المغربية والتجارب الناشئة في العالم العربي، علاوة على تناول تأثيرات الربيع العربي على أوضاع حقوق الإنسان والعلاقة بين الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ويكمن الهدف الأساسي من طرح هذا الموضوع من لدن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان العربية في استعراض التجارب وتبادل الخبرات التي تعرفها المنطقة في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي، والاطلاع على الممارسات الفضلى في ما يتعلق بالجوانب الأساسية للعدالة الانتقالية، مع التأكيد على الارتباط الجدلي بين قضايا المصالحة الوطنية الدائمة والانتقال الديمقراطي، مما يلزم معه التعامل مع معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بمقاربة شمولية، علاوة على استحضار التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ إجراءات العدالة الانتقالية في دول المنطقة المعنية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

■ أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار ، خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي الذي تنظمه المنتدى الوطني للمدينة حول " السياسات الحضرية والحق في المدينة : رؤى متقاطعة " ، أن موضوع هذا اللقاء، فضلا عن راهنيته وارتباطه بالحقوق في السكن وبيئة سليمة ووسط يكفل العيش الكريم والولوج إلى الخدمات، "يطرح علينا تبادل الرأي حول العديد من المشكلات التي تعرفها المدينة في العصر الحديث لاسيما من حيث النقص الذي تعرفه عملية تلبية احتياجات السكان والفوارق بين أطراف وهوامش المدن ومناطقها المركزية بسبب الاتساع المفرط في مساحاتها والامتدادات الهامشية المتزايدة لها". وأشار الصبار إلى أن من أهم المشاكل التي تواجه العديد من المدن "فقدان نسبة واسعة من المساحات الخضراء بسبب زحف حركة البناء وانتشار الأحياء الفقيرة في بعض أجزاء المدينة وتلوث بيئة المدن بسبب التقدم الصناعي غير المنظم وتلوث الهواء بسبب حركة السير ووسائل النقل

46051

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية "تجربة ناجحة" في العالم العربي

4605/12

أكد رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، علي بن صميخ المري، يوم السبت بالرباط، أن تجربة المملكة المغربية في مجال العدالة الانتقالية "تجربة ناجحة" في العالم العربي.

وأبرز مري، في كلمة تليت بالنيابة عنه خلال افتتاح الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، أن تجربة المملكة "تقتضي التوقف عندها للتعمق والفهم، ولإيجاد طرق تمكن من تكرارها في مجتمعات عربية أخرى ذات خصوصيات مختلفة".

واعتبر المري أن مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم جديد يدخل في إطار ثقافة حقوق الإنسان لم يتم التعامل معه بشكل إيجابي إلا في عدد محدود من الدول، مبرزا أن هذا المفهوم يجد تعبيراته في خلق مناخات وشروط المصالحة الوطنية الشاملة والتي تعني أهمية معالجة كل تراكمات ومشكلات وآثار حقب مضت حتى يمكن بعدها بدء البناء المستقبلي على أرضية جديدة.

كما اعتبر أن العدالة الانتقالية "لا تأتي بقرار سياسي، وإنما هي معادلة وممارسة يتم الاتفاق عليها بين مختلف الأطراف والقوى الموجودة في بلد ما من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من آليات العدالة".

وأشار، من ناحية أخرى، إلى أن "نجاح المؤسسات الوطنية العربية (لحقوق الإنسان) في تأسيس شبكة يعتبر خطوة جدية وعملية نحو بلورة عمل حقوقي مشترك يلتزم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا للقيم الكونية".

من جانبه، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن الشبكة العربية حرصت على تخصيص اليوم الأول من هذا الاجتماع لموضوع العدالة الانتقالية "نظرا لأنه موضوع فرض نفسه، خلال السنوات الأخيرة، بدرجات متفاوتة في السياقات الوطنية لبعض البلدان العربية".

وأضاف أن الهدف يتجلى أيضا في السعي إلى تبادل التجارب القائمة والناشئة أو التي في طور البناء، في ضوء التحولات التي عرفتها المنطقة وتأثيرات ذلك راهنا ومستقبلا على أوضاع حقوق الإنسان، وعلى متطلبات البناء الديمقراطي وضماناتها.

من جانبه، أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، محجوب الهيبة، أن نجاح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رهين بتحقيق ثمانية

شروط أساسيّة، تتمثل في تمكين هذه المؤسسات من ولاية واسعة وقوية، ومدها بآليات للانتصاف، والحرص على استقلاليتها، وطابعها التعددي.

كما تتجلى هذه الشروط، يضيف الهيبة، في تعزيز المهنية بالنسبة لأعضاء وطواقم هذه المؤسسات، ومدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة للنهوض بمهامها، وتشبيك هذه المؤسسات (انخراطها في شبكات إقليمية أو دولية معنية بحقوق الإنسان)، وأخيرا الاشتغال في محيط ملائم يتوفر داخله الوعي بأهمية دورها في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

ويخصص الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، الذي احتضن أشغاله المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى اليومين السابقين، لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

و قد شارك في أشغال الاجتماع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من قطر، وموريتانيا، ومصر، والعراق، والسودان، والبحرين، وفلسطين، والأردن، وليبيا، وعمان، وتونس، والجزائر والسعودية، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تحضر كضيف شرف.

رسالة الأمة

في الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان

اليزمي : التحولات التي عرفتها المنطقة تؤثر على أوضاع حقوق الإنسان في الوقت الراهن

علي بن صميخ : تجربة المملكة المغربية في العدالة الانتقالية تعد ناجحة

9429/6

الرباط : كمال عسو

أكد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بناء دولة المؤسسات والقانون وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها .

وأشار اليزمي في كلمة ألقاها خلال افتتاح الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان الذي احتضنه أحد الفنادق بالعاصمة الرباط يومي 15 و16 يونيو الجاري لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، إلى أن بعض دول المنطقة شهدت حراكا سيكون له ما بعده في أن تتبوأ مقاربة حقوق الإنسان وقيمها وثقافتها والمكانة التي تستحقها في بناء المجتمعات العربية وكذلك في تدعيم روابط التعاون والشراكة بين هذه المؤسسات الوطنية سواء في ظل الشبكة العربية أو مع مثيلاتها على المستوى الدولي وخاصة من خلال لجنة التنسيق الدولية ومع باقي الشبكات الأوروبية والإيبيرو أمريكية والإفريقية ، مبرزا أن موضوع العدالة الانتقالية قد فرض نفسه خلال السنوات الأخيرة وبدرجات متفاوتة في السياقات الوطنية لبعض البلدان العربية وذلك من خلال مقاربة شمولية للتوجهات والاختيارات العامة وتبادل التجارب القائمة والناشئة أو التي هي في طور البناء في ضوء التحولات التي عرفتها المنطقة وتأثيرات ذلك راهنا على أوضاع حقوق الإنسان وعلى متطلبات البناء الديمقراطي وضماناتها .

وخلص اليزمي إلى أن القضايا التنظيمية ذات الصلة بالشبكة هي مناسبة جديدة وسانحة لدعم المؤسسات الوطنية لتتجدر في البلدان المعنية على أساس مبادئ باريس وأسسها وضوابطها حتى تلعب هذه المؤسسات الأدوار المنوطة بها طبقا للمعايير الدولية التي يتم التأكيد عليها دائما خلال اللقاءات الدولية وفي مختلف المحافل وخاصة من خلال عمل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية الموجود مقرها بجنيف أو في مجلس حقوق الإنسان فضلا عن دعم قدرات المؤسسات الوطنية وتقويتها من حيث التكوين في مختلف المجالات ذات الصلة بعمل هذه المؤسسات ومجالات اشتغالها أو تبادل التجارب والخبرات التي راكمتها بعض المؤسسات في هذا التجمع وفي فضاءات أخرى وفي المنظمات الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المماثل .

ومن جانبه اعتبر الدكتور علي بن صميخ المري رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هذا الاجتماع الذي ينظم في كل عام يعكس الدور المتنامي لهذه المؤسسات التي باتت تعد حلقة في سلسلة القيم الحضارية لحقوق الإنسان ولاعبا اساسيا ومدافعا حقيقيا عن القيم الكونية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني ، موضحا أن تأسيس شبكة خطوة جدية وعملية نحو بلورة عمل حقوقي مشترك ملتزم بالسعي نحو حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا للقيم الكونية لهذه الحقوق .

وأكد علي بن صميخ المري على انفتاح الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على شبكتين إقليميتين هما الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تترأسها حاليا اللجنة الموريتانية ومنتدى اسيا - باسفيك الذي

تترأسه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند .لد جسور التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات والإنتاج المعرفي في ميدان حقوق الإنسان ، مشيرا إلى أنه في ظل التطورات والتغيرات العميقة الحاصلة في الأمة العربية والإسلامية وما يرافقها من أمال في تحقيق التطور والتقدم المنشود، لذا كان اختيار موضوع العدالة الانتقالية وأوضاع حقوق الإنسان في ظل الثورات العربية تجاوبا مع احتياجات الواقع وما يمثله من أهمية موضوعية ملحة في عدة بلدان شهدت حراكا سياسيا واجتماعيا أو تلك التي عانت من نزاعات مسلحة أثرت بشكل جاسم على حقوق الأفراد والمجتمعات وأبرز علي بن صميخ أن العدالة الانتقالية تجد تعبيراتها في خلق مناخات وشروط المصالحة الوطنية الشاملة والتي تعني أهمية معالجة كل تراكمات ومشكلات وآثار حقب مضت حتى يمكن بعدها بدء البناء المستقبلي على أرضية جديدة وهو مصطلح جديد يدخل في إطار ثقافة حقوق الإنسان لم يتم التعامل معه بشكل إيجابي إلا في عدد محدود من الدول، فبالنسبة للعالم العربي تعد المملكة المغربية تجربة ناجحة تقتضي التوقف عندها للتعمق والفهم ولإيجاد طرق تمكن من تكرارها في مجتمعات عربية أخرى ذات خصوصيات مختلفة فالعدالة الانتقالية - حسب بن صميخ

- لا تأتي بقرار سياسي وإنما هي معادلة وممارسة يتم الاتفاق عليها والتوافق بين مختلف الأطراف والقوى في البلد وما من شأنه تحقيق الأهداف المرجوة من آليات العدالة .

المنظمين، فإن هذا اللقاء شهد مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من قطر، موريتانيا، مصر، العراق، السودان، البحرين، فلسطين، الأردن، ليبيا، عمان، تونس، الجزائر السعودية والمغرب ، بحيث خصص المحور الأول من أشغال اللقاء لموضوع العدالة الانتقالية من خلال استعراض التجربة المغربية والتجارب الناشئة في العالم العربي، علاوة على تناول تأثيرات الربيع العربي على أوضاع حقوق الإنسان والعلاقة بين الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف استعراض التجارب وتبادل الخبرات التي تعرفها المنطقة في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي، والاطلاع على الممارسات الفضلى فيما يتعلق بالجوانب الأساسية للعدالة الانتقالية، مع التأكيد على الارتباط الجدلي بين قضايا المصالحة الوطنية الدائمة والانتقال الديمقراطي، مما يلزم معه التعامل مع معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بمقاربة شمولية، فضلا عن استحضار التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ إجراءات العدالة الانتقالية في دول المنطقة المعنية ، أما المحور الثاني للقاء، فقد انصب على القضايا التنظيمية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر تقديم تقرير عن أعمال الشبكة ودراسة مقترحات التعديلات المدخلة على قانونها الأساسي ونظامها الداخلي قبل اعتمادهما، و تجديد هياكل الشبكة ، كما تم إبرام اتفاقيات تعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكل من المركز الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بليبيا والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر .

المنظمة تشارك في فعاليات اجتماع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب

منشور في 16 يونيو 2013 قسمالمغرب, المنظمة العربية لحقوق الإنسان

1

لبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان دعوة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لحضور اجتماعاتها في العاصمة المغربية الرباط في الفترة من 14 إلى 16 يونيو/حزيران 2013، بمشاركة وفود من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في 14 من البلدان العربية، ويُعقد الاجتماع في ضيافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المملكة المغربية الذي يعد أقدم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في الوطن العربي.

ويشارك في أعمال الاجتماع الأستاذ "علاء شلبي" أمين عام المنظمة، ويتناول الاجتماع سبل تطوير التعاون بين المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العربية، ومخاصة جماعات حقوق الإنسان، ومن بينها الأفرع والمنظمات العضوة في المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

كما تجري على هامش الاجتماع مناقشة سبل تفعيل توصيات الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي التي عُقدت بالقاهرة يومي 9 و10 مايو/آيار 2013 بالشراكة بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية وجامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو.

وكذا سيتواصل التشاور حول سبل تفعيل التوصيات الختامية للمؤتمر العربي لتطوير آليات حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية الذي عُقد بالعاصمة القطرية الدوجة يومي 3 و4 يونيو/حزيران الجاري بالشراكة بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، والذي جرى في ختامه تشكيل فريق عمل يضم معهما المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومركز التأهيل والتدريب في مجال حقوق الإنسان والمركز العربي للتربية على القانون الإنساني الدولي والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

افتتاح مؤتمر دولي بمكناس حول "الحق في المدينة"

و م ع
السبت 15 يونيو 2013 - 10:48

inShare0

مكناس – انطلقت اليوم الجمعة بمكناس، أشغال مؤتمر دولي حول موضوع " السياسات الحضرية والحق في المدينة : رؤى متقاطعة" بمشاركة عدد من الأكاديميين والخبراء وفاعلين في الشأن المحلي مغاربة وأجانب سيناقشون، على مدى يومين، موضوع المدينة كوحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي.

مكناس : اعتقال طبيب متلبسا بإجهاض حامل
نقاد سينمائيون يدعون بمكناس إلى توثيق النصوص النقدية السينمائية بالمغرب
ثلاثة قتلى في حادثة سير بين فاس ومكناس
مكناس : اعتقال طبيب ومساعديه متلبسين بالإجهاض
هلع بمستشفى محمد الخامس بمكناس بسبب تسرب اشعاعي

وأكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار ، خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي ينظمه المنتدى الوطني للمدينة ، أن موضوع هذا اللقاء، فضلا عن راهنيته وارتباطه بالحقوق في السكن وبيئة سليمة ووسط يكفل العيش الكريم والولوج إلى الخدمات، "يطرح علينا تبادل الرأي حول العديد من المشكلات التي تعرفها المدينة في العصر الحديث لاسيما من حيث النقص الذي تعرفه عملية تلبية احتياجات السكان والفوارق بين أطراف وهوامش المدن ومناطقها المركزية بسبب الاتساع المفرط في مساحاتها والامتدادات الهامشية المتزايدة لها".

وأشار السيد الصبار إلى أن من أهم المشاكل التي تواجه العديد من المدن "فقدان نسبة واسعة من المساحات الخضراء بسبب زحف حركة البناء وانتشار الأحياء الفقيرة في بعض أجزاء المدينة وتلوث بيئة المدن بسبب التقدم الصناعي غير المنظم وتلوث الهواء بسبب حركة السير ووسائل النقل، فضلا عن صعوبات تدبير التخلص من النفايات خاصة البقايا الصلبة".

وأشار إلى أن كل هذه المشاكل هي ناتجة عن ضعف السياسات العمومية المحلية في مجال توفير المرافق والخدمات العامة وغياب سياسة للمدينة تأخذ بعين الاعتبار حقوق المدينة وحق السكان في المدينة ، مبرزا أن مواجهة هذه المشاكل هو مرتبط أساسا بسن واتباع نموذج اجتماعي يرتكز على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية من أجل ضمان حياة حضرية مستدامة للسكان . من جهته، اعتبر الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج السيد عبدالله بوصوف، أن الهجرة فاعل أساسي في تكوين المدن ونشأتها وتطورها واستقرارها وازدهارها ومواجهتها لمختلف التحديات ، مضيفا أن الهجرة ، التي كان لها منذ ولادة المدن مساهمات متعددة ومتنوعة في بناء المدن ، كانت دائما تؤثر إيجابيا على التعايش داخل المدن.

الخبر

اليزمي يبرز دور مؤسسات حقوق الإنسان في بناء دولة الحق والقانون

الرباط - دلتا العطاونة

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تلعب دورا في بناء دولة المؤسسات والقانون وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مشيرا إلى أن بعض دول المنطقة شهدت حراكا سيكون له ما بعده في أن تتبوأ مقاربة حقوق الإنسان وقيمها وثقافتها والمكانة التي تستحقها في بناء

المجتمعات العربية وكذلك في تدعيم روابط التعاون والشراكة بين هذه المؤسسات الوطنية سواء في ظل الشبكة العربية أو مع مثيلاتها على المستوى الدولي وخاصة من خلال لجنة التنسيق الدولية ومع باقي الشبكات الأوروبية والإيبيرو أمريكية والإفريقية.

وأوضح اليزمي، خلال افتتاح الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان بالرباط يومي 15 و16 يونيو الجاري، لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى أن موضوع العدالة قد فرض نفسه خلال السنوات الأخيرة وبدرجات متفاوتة في السياقات الوطنية لبعض البلدان العربية، وذلك من خلال مقاربة شمولية للتوجهات والاختيارات العامة وتبادل التجارب القائمة والناشئة أو التي هي في طور البناء، في ضوء التحولات التي عرفتها المنطقة وتأثيرات ذلك راهنا واستقبالا على أوضاع حقوق الإنسان وعلى متطلبات البناء الديمقراطي وضماناتها.

وأكد اليزمي على أن القضايا التنظيمية ذات الصلة بالشبكة هي مناسبة جديدة وسانحة لدعم المؤسسات الوطنية لتتجذر في البلدان المعنية ،على أساس مبادئ باريس وأسسها وضوابطها حتى تلعب هذه المؤسسات الأدوار المنوطة بها طبقا للمعايير الدولية التي يتم التأكيد عليها دائما خلال اللقاءات الدولية وفي مختلف المحافل، وخاصة من خلال عمل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية الموجود مقرها بجنيف أو في مجلس حقوق الإنسان، فضلا عن دعم قدرات المؤسسات الوطنية وتقويتها من حيث التكوين في مختلف المجالات ذات الصلة بعمل هذه المؤسسات ومجالات اشتغالها أو تبادل التجارب والخبرات، التي راكمتها بعض المؤسسات في هذا التجمع وفي فضاءات أخرى وفي المنظمات الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المماثل.

وقال علي بن صميخ المري، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إن هذا الاجتماع في كل عام يعكس الدور المتنامي لهذه المؤسسات التي باتت تعد حلقة في سلسلة القيم الحضارية لحقوق الإنسان، ولاعبا أساسيا ومدافعا حقيقيا عن القيم الكونية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، موضحا أن تأسيس شبكة خطوة جدية وعملية نحو بلورة عمل حقوقي مشترك ملتزم بالسعي نحو حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا للقيم الكونية لهذه الحقوق.

انتخاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئيسا للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

و.م.ع
16.06.2013

الرباط / 16 يونيو 2013 /ومع/ تم، اليوم الأحد بالرباط، انتخاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئيسا للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وجرى انتخاب المجلس الوطني خلال الجلسة الختامية لأشغال الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان الذي نظم على مدى يومي 15 و16 يونيو الجاري.

كما تم، بالمناسبة ذاتها، انتخاب المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية نائبا لرئيس الشبكة.

وخصص الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وصادق أعضاء الشبكة، خلال هذا اللقاء، على النظام الأساسي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وخرج المجتمعون بتوصيتين تهم الأولى دعم الدول ذات التجارب الناشئة لإعمال العدالة الديمقراطية، والثانية وضع خطة عمل للشبكة.

وتشير التوصية الأولى إلى أن "الشبكة العربية تتابع باهتمام الجهود التي تبذلها بعض الدول ذات التجارب الناشئة لإعمال العدالة الانتقالية، وتوصي اللجنة التنفيذية للشبكة باتخاذ الإجراءات والتدابير التي تمكن الدول المعنية (السودان، وليبيا، ومصر، وتونس، والبحرين) من الاضطلاع بتلك المهمة واستقطاب الدعم اللازم لها".

وتخص الثانية "ضرورة وضع اللجنة التنفيذية للشبكة لخطة عمل للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإشراك المؤسسات الوطنية العضوة في إعداد هذه الخطة باستحضار أولويات وحاجيات هذه المؤسسات في الوطن العربي".

وشاركت في أشغال هذا اللقاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من قطر، وموريتانيا، ومصر، والعراق، والسودان، والبحرين، وفلسطين، والأردن، وليبيا، وعمان، وتونس، والجزائر والسعودية، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي حضرت كضيف شرف.

وخصص المحور الأول من أشغال اللقاء لموضوع العدالة الانتقالية من خلال استعراض التجربة المغربية والتجارب الناشئة في العالم العربي، علاوة على تناول تأثيرات الربيع العربي على أوضاع حقوق الإنسان والعلاقة بين الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناول المحور الثاني القضايا التنظيمية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيث تم تقديم تقرير عن أعمال الشبكة ودراسة مقترحات التعديلات المقترحة على قانونها الأساسي ونظامها الداخلي قبل اعتمادهما، و تجديد هياكل الشبكة.

يذكر أن إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي تقرر خلال الدورة السابعة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المنعقدة في نواكشوط يومي 27 و28 أبريل 2011.

انتخاب المغرب بالإجماع رئيسا للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

و.م.ع
17.06.2013

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي | أرشيف

انتخب أمس الأحد بالرباط بالإجماع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسه السيد ادريس اليزمي رئيسا للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وجرى انتخاب المجلس الوطني، الذي كان مرشحا وحيدا، باعتباره الهيئة المضيفة لهذا الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان الذي نظم على مدى يومين.

ويأتي انتخاب المغرب رئيسا لهذه الشبكة بعد انتخابه في العام الماضي رئيسا للشبكة الافريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا بعد انتخاب السيدة أمينة بوعياش كاتبة عامة للفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان.

وحسب محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن انتخاب المغرب على رأس هذه المؤسسة يعد تقديرا للجهود التي يبذلها المجلس في مجال النهوض بحقوق الإنسان وترسيخها على المستويات العربية والافريقية والدولية، وكذا للخطوات التي قطعتها المملكة في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

كما تم بالمناسبة ذاتها، انتخاب المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية نائبا لرئيس الشبكة.

وخصص الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وصادق أعضاء الشبكة، خلال هذا اللقاء، على النظام الأساسي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وخرج المجتمعون بتوصيتين تهم الأولى دعم الدول ذات التجارب الناشئة لإعمال العدالة الديمقراطية، والثانية وضع خطة عمل للشبكة.

وتشير التوصية الأولى إلى أن "الشبكة العربية تتابع باهتمام الجهود التي تبذلها بعض الدول ذات التجارب الناشئة لإعمال العدالة الانتقالية، وتوصي اللجنة التنفيذية للشبكة باتخاذ الإجراءات والتدابير التي تمكن الدول المعنية (السودان، وليبيا، ومصر، وتونس، والبحرين) من الاضطلاع بتلك المهمة واستقطاب الدعم اللازم لها".

وتخص الثانية "ضرورة وضع اللجنة التنفيذية للشبكة لخطة عمل للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإشراك المؤسسات الوطنية العضوة في إعداد هذه الخطة باستحضار أولويات وحاجيات هذه المؤسسات في الوطن العربي".

وشاركت في أشغال هذا اللقاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من قطر، وموريتانيا، ومصر، والعراق، والسودان، والبحرين، وفلسطين، والأردن، وليبيا، وعمان، وتونس، والجزائر والسعودية، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي حضرت كضيف شرف.

وخصص المحور الأول من أشغال اللقاء لموضوع العدالة الانتقالية من خلال استعراض التجربة المغربية والتجارب الناشئة في العالم العربي، علاوة على تناول تأثيرات الربيع العربي على أوضاع حقوق الإنسان والعلاقة بين الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناول المحور الثاني القضايا التنظيمية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيث تم تقديم تقرير عن أعمال الشبكة ودراسة مقترحات التعديلات المقترحة على قانونها الأساسي ونظامها الداخلي قبل اعتمادهما، و تحديد هياكل الشبكة.

يذكر أن إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي تقرر خلال الدورة السابعة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المنعقدة في نواكشوط يومي 27 و28 أبريل 2011.

تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية "تجربة ناجحة" في العالم العربي (رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)

المصدر: | 15 يونيو 2013 | غير مصنف | 9 مشاهدة

أكد رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، علي بن صميخ المري، اليوم السبت بالرباط، أن تجربة المملكة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ''تجربة ناجحة'' في العالم العربي.

وأبرز السيد مري، في كلمة تليت بالنيابة عنه خلال افتتاح الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، أن تجربة المملكة ''تقتضي التوقف عندها للتعمق والفهم، ولإيجاد طرق تمكن من تكرارها في مجتمعات عربية أخرى ذات خصوصيات مختلفة''.

واعتبر السيد المري أن مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم جديد يدخل في إطار ثقافة حقوق الإنسان لم يتم التعامل معه بشكل إيجابي إلا في عدد محدود من الدول، مبرزا أن هذا المفهوم يجد تعبيراته في خلق مناخات وشروط المصالحة الوطنية الشاملة والتي تعني أهمية معالجة كل تراكمات ومشكلات وآثار حقب مضت حتى يمكن بعدها بدء البناء المستقبلي على أرضية جديدة.

كما اعتبر أن العدالة الانتقالية ''لا تأتي بقرار سياسي، وإنما هي معادلة وممارسة يتم الاتفاق عليها بين مختلف الأطراف والقوى الموجودة في بلد ما من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من آليات العدالة''.

وأشار، من ناحية أخرى، إلى أن ''نجاح المؤسسات الوطنية العربية (لحقوق الإنسان) في تأسيس شبكة يعتبر خطوة جدية وعملية نحو بلورة عمل حقوقي مشترك يلتزم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا للقيم الكونية''.

من جانبه، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن الشبكة العربية حرصت على تخصيص اليوم الأول من هذا الاجتماع لموضوع العدالة الانتقالية ''نظرا لأنه موضوع فرض نفسه، خلال السنوات الأخيرة، بدرجات متفاوتة في السياقات الوطنية لبعض البلدان العربية''.

وأضاف أن الهدف يتجلى أيضا في السعي إلى تبادل التجارب القائمة والناشئة أو التي في طور البناء، في ضوء التحولات التي عرفتها المنطقة وتأثيرات ذلك راهنا ومستقبلا على أوضاع حقوق الإنسان، وعلى متطلبات البناء الديمقراطي وضماناتها.

من جانبه، أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، محجوب الهيبة، أن نجاح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رهين بتحقيق ثمانية شروط أساسية، تتمثل في تمكين هذه المؤسسات من ولاية واسعة وقوية، ومدها بآليات للانتصاف، والحرص على استقلاليتها، وطابعها التعددي.

كما تتجلى هذه الشروط، يضيف السيد الهيبة، في تعزيز المهنية بالنسبة لأعضاء وطواقم هذه المؤسسات، ومدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة للنهوض بمهامها، وتشبيك هذه المؤسسات (انخراطها في شبكات إقليمية أو دولية معنية بحقوق الإنسان)، وأخيرا الاشتغال في محيط ملائم يتوفر داخله الوعي بأهمية دورها في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

وحضر الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد الشيخ بيد الله، إضافة إلى خبراء ومختصين في مجال حقوق الإنسان وعدد من السفراء المعتمدين بالمملكة ورجال الإعلام.

ويخصص الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، الذي يحتضن أشغاله المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى يومين، لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتشارك في أشغال الاجتماع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من قطر، وموريتانيا، ومصر، والعراق، والسودان، والبحرين، وفلسطين، والأردن، وليبيا، وعمان، وتونس، والجزائر والسعودية، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تحضر كضيف شرف.

ويخصص المحور الأول من أشغال اللقاء لموضوع العدالة الانتقالية من خلال استعراض التجربة المغربية والتجارب الناشئة في العالم العربي، علاوة.

على تناول تأثيرات الربيع العربي على أوضاع حقوق الإنسان والعلاقة بين الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أما المحور الثاني من هذا اللقاء، فسينصب على القضايا التنظيمية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيث سيتم تقديم تقرير عن أعمال الشبكة ودراسة مقترحات التعديلات المدخلة على قانونها الأساسي ونظامها الداخلي قبل اعتمادهما، و تحديد هياكل الشبكة.

وسيتم على هامش اللقاء إبرام اتفاقيات تعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكل من المركز الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية، والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بليبيا، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر.

يذكر أن إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي تقرر خلال الدورة السابعة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المنعقدة في نواكشوط يومي 27 و28 أبريل 2011.

الرباط تحتضن أشغال الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان

أضف المقال إلى :

أضيف في 15 يونيو 2013 الساعة 11 : 11

يحتضن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان يومي 15 و16 يونيو 2013 بمدينة الرباط، الذي سيخصص لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .

وفضلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، سيشهد اللقاء مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من قطر، موريتانيا، مصر، العراق، السودان، البحرين، فلسطين، الأردن، ليبيا، عُمان، تونس، الجزائر السعودية والمغرب. هكذا سيخصص المحور الأول من أشغال اللقاء إلى موضوع العدالة الانتقالية من خلال استعراض التجربة المغربية والتجارب الناشئة في العالم العربي، علاوة على تناول تأثيرات الربيع العربي على أوضاع حقوق الإنسان والعلاقة بين الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويكمن الهدف الأساسي من طرح هذا الموضوع من لدن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان العربية في استعراض التجارب وتبادل الخبرات التي تعرفها المنطقة في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي، والاطلاع على الممارسات الفضلى فيما يتعلق بالجوانب الأساسية للعدالة الانتقالية، مع التأكيد على الارتباط الجدلي بين قضايا المصالحة الوطنية الدائمة والانتقال الديمقراطي، مما يلزم معه التعامل مع معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بمقاربة شمولية، علاوة على استحضار التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ إجراءات العدالة الانتقالية في دول المنطقة المعنية.

أما المحور الثاني للقاء، فسينصب على القضايا التنظيمية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر تقديم تقرير عن أعمال الشبكة ودراسة مقترحات التعديلات المدخلة على قانونها الأساسي ونظامها الداخلي قبل اعتمادهما، و تحديد هياكل الشبكة.

وسيتم على هامش اللقاء إبرام اتفاقيات تعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكل من المركز الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بليبيا والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر. يذكر أنه تقرر إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي خلال الدورة السابعة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المنعقدة في نواكشوط بتاريخ 27-28 أبريل 2011 ، (إعلان نواكشوط)، وذلك إيمانا من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة تعزيز حقوق الإنسان و تنميتها وحمايتها واحترامها وإعمالها الفعلي في الدول العربية.

وتستمد الشبكة العربية مرجعيتها من القيم والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وتتكون الشبكة من كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية، والتي تم إنشاؤها طبقا لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويبلغ عدد هذه المؤسسات العربية 15 مؤسسة وطنية 6 منها معتمدة في صنف "أ" و2 في صنف "ب"، في الوقت الذي لم يتم اعتماد باقي المؤسسات من لدن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتسعى الشبكة إلى تحقيق رفاهية المواطنين واحترام كرامتهم وحقوقهم كما هو منصوص عليها في المواثيق الدولية و الإقليمية واقتراح الإجراءات الكفيلة بترسيخها في الدول العربية.

وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان يشارك في الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الانسان في المغرب

الرباط في 15 يونيو / بنا / شارك وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان والمكون من السيدة جميلة سلمان نصيف رئيسة لجنة الحقوق المدنية والسياسية والسيد فريد غازي رفيع عضو لجنة الحقوق المدنية والسياسية والمستشار الدكتور احمد عبدالله فرحان الامين العام في الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان والذي بدأت اعماله اليوم ويستمر لمدة يومين في العاصمة المغربية الرباط والذي ينظمه المجلس الوطني لحقوق الانسان بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الوطنية في عدد من الدول العربية إضافة الى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .

وتم خلال اليوم الأول للاجتماع مناقشة تجارب "العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية" حيث ناقش المشاركون التجربة المغربية والتونسية والليبية والتجارب الناشئة في العالم العربي في مجال العدالة الانتقالية وتبادل الخبرات في مجال المصالحة الوطنية والانتقال الديمقراطي .
كما يناقش الاجتماع في يومه الثاني تقرير عن أعمال الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والتعديل على بعض مواد النظام الأساسي للشبكة وكذلك مناقشة مشروع النظام الداخلي للشبكة .
يذكر أنه تقرر إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي خلال الدورة السابعة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان المنعقدة في نواكشوط في أبريل من عام 2011 (إعلان نواكشوط) وذلك إيمانا من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة تعزيز حقوق الإنسان وتنميتها وحمايتها واحترامها وتستمد الشبكة العربية مرجعيتها من القيم والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وتتكون الشبكة من كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية وعددها 15 مؤسسة والتي تم إنشاؤها طبقا لمبادئ باريس المنظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .

التجربة المغربية في العدالة الانتقائية

أضيف في 15 يونيو 2013 الساعة 16 : 20

أكد رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، علي بن صميخ المري، يوم السبت بالرباط، أن تجربة المملكة المغربية في مجال العدالة الانتقالية "تجربة ناجحة" في العالم العربي.

وأبرز السيد مري، في كلمة تليت بالنيابة عنه خلال افتتاح الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، أن تجربة المملكة "تقتضي التوقف عندها للتعمق والفهم، ولإيجاد طرق تمكن من تكرارها في مجتمعات عربية أخرى ذات خصوصيات مختلفة"،معتبرا أن مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم جديد يدخل في إطار ثقافة حقوق الإنسان لم يتم التعامل معه بشكل إيجابي إلا في عدد محدود من الدول، مبرزا أن هذا المفهوم يجد تعبيراته في خلق مناخات وشروط المصالحة الوطنية الشاملة والتي تعني أهمية معالجة كل تراكمات ومشكلات وآثار حقب مضت حتى يمكن بعدها بدء البناء المستقبلي على أرضية جديدة.

كما اعتبر أن العدالة الانتقالية "لا تأتي بقرار سياسي، وإنما هي معادلة وممارسة يتم الاتفاق عليها بين مختلف الأطراف والقوى الموجودة في بلد ما من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من آليات العدالة"،مشيرا إلى أن "نجاح المؤسسات الوطنية العربية (لحقوق الإنسان) في تأسيس شبكة يعتبر خطوة جدية وعملية نحو بلورة عمل حقوقي مشترك يلتزم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وقفا للقيم الكونية".

من جانبه، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن الشبكة العربية حرصت على تخصيص اليوم الأول من هذا الاجتماع لموضوع العدالة الانتقالية "نظرا لأنه موضوع فرض نفسه، خلال السنوات الأخيرة، بدرجات متفاوتة في السياقات الوطنية لبعض البلدان العربية"،مضيفا أن الهدف يتجلى في السعي إلى تبادل التجارب القائمة والناشئة أو التي في طور البناء، في ضوء التحولات التي عرفتها المنطقة وتأثيرات ذلك راهنا ومستقبلا على أوضاع حقوق الإنسان، وعلى متطلبات البناء الديمقراطي وضماناتها.

من جانبه، أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، محجوب الهيبة، أن نجاح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رهين بتحقيق ثمانية شروط أساسية، تتمثل في تمكين هذه المؤسسات من ولاية واسعة وقوية، ومدها بآليات للانتصاف، والحرص على استقلاليتها، وطابعها التعددي،وفي تعزيز المهنية بالنسبة لأعضاء وطواقم هذه المؤسسات، ومدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة للنهوض بمهامها، وتشبيك هذه المؤسسات (انخراطها في شبكات إقليمية أو دولية معنية بحقوق الإنسان)، وأخيرا الاشتغال في محيط ملائم يتوفر داخله الوعي بأهمية دورها في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

طلب مؤازرة من الجمعيات الحقوقية : جراء طرد من محل تجاري بالقوة

أضيف في 16 يونيو 2013 الساعة 58 : 08

الصحراء نيوز – الدار البيضاء

من السيد : مصطفى دوما الساكن بحي مولاي رشيد مجموعة 2 زنقة 12 رقم 18 البيضاء

GSM 0633083463

الى كل من السادة : رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

رئيس المنظمة المغربية لحقوق الانسان

رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان

رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان

الموضوع : طلب مؤازرة لرفع الضرر

سلام تام بوجود مولانا الامام دام له النصر و التاييد و بعد

اتقدم اليكم بشكايتي هاته حول جور و تضلم شديدين لحقاني من طرف مكرية لي لمحل تجاري و ابنها حين الححت في المطالبة بتواصيل الكراء الدي اوؤديه بانتظام رفضت دلك مخافة ان تفرض عليها الضرائب وقامت بطردي هي و ابنها من المحل التجاري بالقوة وتحت التهديد بالقتل ان اقمت دعوى قضائية ضدهما ودلك مند 17/07/2012.مستغلان في دلك ضعف قوتي على مجابهتهما و مرضي المزمن مما جعلني اغلق المحل و اهرب تفاديا لوقوع جريمة ما لا قدر الله تاركا فيه بضائعي و معداتي و ايضا بضائع الزبائن . مما اثر بشكل سلبي على حياتي المادية و العائلية و الصحية اضف الى اني تقدمت بشكاية لدى قسم الشرطة حي مولاي رشيد الحي الصناعي بتاريخ 18/07/2012 رقم الملف : 27160/3201 /2012 تم حفضها بالمحكمة الزجرية عين السبع بالبيضاء دون استدعائي او مواجهتي مع المشتكى بهما او اشعاري بالحفض ايضا راسلت وزارة العدل و الحريات في نفس الموضوع بتاريخ 26/09/2012 ملف عدد 8020/2012 والتي ردت علي بانه تمت احالة شكايتي على مديرية الشؤون الجنائية و العفو و في انتظار الاجراءات من المديرية المذكورة فوجئت بدعوى كيدية من المحكمة المدنية بالبيضاء في ملف عدد 5321/22/2012 تم البث فيه بحكم جائر بتاريخ 18 /04/2013 رغم الادلة التي اتوفر عليها و التي سلمتها للمحامي مع احترام اجالها في الوقت المحدد قانونا طالبا اياه القيام بطلب اخراج الشكاية من الحفض بالمحكمة الزجرية و المنازعة في صحة الاندار بالاداء بالمحكمة المدنية والوثائق التي سلمتها له هي الاندار بالاداء بعد تبليغه لي من طرف المفوض القضائي بيومين اثنين ونسخة من محضر الشرطة للشكاية التي تقدمت بها و التي تم حفضها ثم قرص مدمج يحتوي على اعتراف من المكرية بالسومة الكرائية التي رفعت قيمتها في الدعوة الكيدية و اعترافها انه ليست بدمتي أي دين من الكراء ومطالبتها لي بافراغ المحل قصد بيع الرغيف على حد قولها و هي تمهلني مدة شهرين لافرغ بعدها المحل و لحد الان مازلت الح على المحام لكي يطلعني على نسخة الحكم لكنه يرد علي انه لم يتم تحريرها بعد .

من اجله فاني التمس منكم سيدي مؤازرتي و الوقوف على حيثيات وملابسات هده القضية واجراء تحقيق جدي و نزيه حول هدا التضلم و تعيين محامي لاستئناف الحكم في اطار المساعدة القضائية كوني مواطن له حقوق و متشرد و مطرود من المحل التجاري مصدر عيشي ووضعي المادي لا يسمح لي بسلوك المساطر القضائية المحددة قانونا .

وفقكم الله لخدمة العدالة وحقوق الانسان و السلام

الامضاء : مصطفى دوما

طلب مؤازرة من الجمعيات الحقوقية : جراء طرد من محل تجاري بالقوة

أضيف في 16 يونيو 2013 الساعة 58 : 08

الصحراء نيوز – الدار البيضاء

من السيد : مصطفى دوما الساكن بحي مولاي رشيد مجموعة 2 زنقة 12 رقم 18 البيضاء

GSM 0633083463

الى كل من السادة : رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

رئيس المنظمة المغربية لحقوق الانسان

رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان

رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان

الموضوع : طلب مؤازرة لرفع الضرر

سلام تام بوجود مولانا الامام دام له النصر و التاييد و بعد

اتقدم اليكم بشكايتي هاته حول جور و تضلم شديدين لحقاني من طرف مكرية لي لمحل تجاري و ابنها حين الححت في المطالبة بتواصيل الكراء الدي اوؤديه بانتظام رفضت دلك مخافة ان تفرض عليها الضرائب وقامت بطردي هي و ابنها من المحل التجاري بالقوة وتحت التهديد بالقتل ان اقمت دعوى قضائية ضدهما ودلك مند 17/07/2012.مستغلان في دلك ضعف قوتي على مجابهتهما و مرضي المزمن مما جعلني اغلق المحل و اهرب تفاديا لوقوع جريمة ما لا قدر الله تاركا فيه بضائعي و معداتي و ايضا بضائع الزبائن . مما اثر بشكل سلبي على حياتي المادية و العائلية و الصحية اضف الى اني تقدمت بشكاية لدى قسم الشرطة حي مولاي رشيد الحي الصناعي بتاريخ 18/07/2012 رقم الملف : 27160/3201 /2012 تم حفضها بالمحكمة الزجرية عين السبع بالبيضاء دون استدعائي او مواجهتي مع المشتكى بهما او اشعاري بالحفض ايضا راسلت وزارة العدل و الحريات في نفس الموضوع بتاريخ 26/09/2012 ملف عدد 8020/2012 والتي ردت علي بانه تمت احالة شكايتي على مديرية الشؤون الجنائية و العفو و في انتظار الاجراءات من المديرية المذكورة فوجئت بدعوى كيدية من المحكمة المدنية بالبيضاء في ملف عدد 5321/22/2012 تم البث فيه بحكم جائر بتاريخ 18 /04/2013 رغم الادلة التي اتوفر عليها و التي سلمتها للمحامي مع احترام اجالها في الوقت المحدد قانونا طالبا اياه القيام بطلب اخراج الشكاية من الحفض بالمحكمة الزجرية و المنازعة في صحة الاندار بالاداء بالمحكمة المدنية والوثائق التي سلمتها له هي الاندار بالاداء بعد تبليغه لي من طرف المفوض القضائي بيومين اثنين ونسخة من محضر الشرطة للشكاية التي تقدمت بها و التي تم حفضها ثم قرص مدمج يحتوي على اعتراف من المكرية بالسومة الكرائية التي رفعت قيمتها في الدعوة الكيدية و اعترافها انه ليست بدمتي أي دين من الكراء ومطالبتها لي بافراغ المحل قصد بيع الرغيف على حد قولها و هي تمهلني مدة شهرين لافرغ بعدها المحل و لحد الان مازلت الح على المحام لكي يطلعني على نسخة الحكم لكنه يرد علي انه لم يتم تحريرها بعد .

من اجله فاني التمس منكم سيدي مؤازرتي و الوقوف على حيثيات وملابسات هده القضية واجراء تحقيق جدي و نزيه حول هدا التضلم و تعيين محامي لاستئناف الحكم في اطار المساعدة القضائية كوني مواطن له حقوق و متشرد و مطرود من المحل التجاري مصدر عيشي ووضعي المادي لا يسمح لي بسلوك المساطر القضائية المحددة قانونا .

وفقكم الله لخدمة العدالة وحقوق الانسان و السلام

الامضاء : مصطفى دوما

"المؤسسة الوطنية" تشارك في اجتماع شبكة المؤسسات العربية لحقوق الإنسان بالمغرب

تصغير الخطتكبير الخط

ضاحية السيف – المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

قدم الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المستشار أحمد عبدالله فرحان ورقة حول "العلاقة بين الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، خلال مشاركة وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع السنوي التاسع لشبكة المؤسسات العربية لحقوق الإنسان الذي عقد في العاصمة المغربية (الرباط) الذي ينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الوطنية في عدد من الدول العربية، إضافة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وتناولت الورقة شرحاً مفصلاً لاختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين والتي من خلالها يمكن بناء علاقة إيجابية بين الجهات الحكومية والمؤسسة أساسها الاحترام المتبادل والمناصحة وإعمال حكم القانون.

وأكد فرحان أن تلك العلاقة تجد أساسها القانوني في المادة الخامسة من الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ والمعدل بالأمر الملكي رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء المؤسسة الوطنية، والتي تعطي المؤسسة صلاحية طلب أية معلومات أو بيانات أو وثائق تراها لأزمة لتحقيق أهدافها أو ممارستها لاختصاصاتها من الأجهزة والوزارات المعنية، وألزمت المادة ذاته تلك الأجهزة والوزارات معاونة المؤسسة في أدائها لمهماتها وتيسير مباشرتها لاختصاصاتها وتزويدها بما تطلبه في هذا الشأن.

كما ذكر الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بعض الأمثلة الحية لتعاون الحكومة والأجهزة الرسمية مع المؤسسة من ضمنها تعاطي المؤسسة مع الشكاوى التي تتلقاها وكيفية التواصل مع الجهاز الرسمية في الدولة للوصول لأفضل السبل لحلها، كذلك علاقة المؤسسة بالبرلمان أو الحكومة فيما يتعلق بمواءمة التشريعات الوطنية بما يتوافق مع الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك ضرورة التواصل مع الحكومة حتى قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لتمكين المؤسسة من إبداء الملاحظات عليها، وأخيراً علاقة المؤسسة بالجهات الحكومية فيما يتعلق بمناقشة التقارير الحكومية الدورية قبل تقديمها للجان حقوق الإنسان المختصة.

واختتم فرحان ورقته بأنه لا يمكن لنا جميعاً النهوض بحقوق الإنسان في بلداننا من دون العمل على بناء جسور الثقة والاحترام المتبادل بين المؤسسات الوطنية والجهات الرسمية في الدولة.

دعوة إلى تخليد ذكرى أحداث 20 يونيو 1981بمدينة الدار البيضاء

التفاصيل نشر بتاريخ السبت, 15 يونيو 2013 23:19 كتب بواسطة: بيان

من الكنفدرالية الديمقراطية للشغل و ضحايا شهداء سنوات الرصاص في احياء الانتفاضة الاليمة لاحداث الدار البيضاء 20/يونيو/1981.

فكلما اطل علينا هدا الشهر الموشوم في قلوبنا وعلى اجسا د الطبقة العاملة وكل فئات الشعب المغربي العميق في داكرتهما من جروح ما زالت تنزف ولا تلتام ابدا.ولئلا تتكرر هده الماساة

مرة اخرى.فاننا مطالبون جميعا بتخليد هده الذكرى المشؤومة التي تم فيها اطلاق الرصاص الحي على المواطنين المتظاهرين سلميا اللدين خرجوا الى الشارع بمناسبة الاضراب العام الوطني الدي دعت اليه المركزية النقابية ك/د/ش يوم السبت الاسود احتجاجا على الزيادة الصاروخية والمهولة التي اثقلت كاهل المواطنين في العديد من المواد الغدائية.ودلك بقرار من حكومة المعطي بوعبيد سنة 1981.

نطالب بالحضور وبكثافة الى احياء هده الذكرى من الجميع للحفاظ على تاريخ وداكرة هده المقبرة الجماعية حتى لا يتكررهدا للاجيال القادمة ما وقع في 20/يونيو1981.وما نعيشه نحن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان شبه احياء.اسواء بكثيربين المجلس الوطني لحقوق الانسان والحكومة التي تكلفت بمسؤولية تنفيد اجراءة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة بالشق المتعلق بالادماج الاجتماعي.لاشيء تحقق الا التسويف والانتظار.الضحايا يعانون من الامراض المزمنة والوفيات من جراء سياسة التمطيط والتجرجير من رئيس الى رئيس مند انتهاء عمل هيئة الانصاف والمصالحة سنة 2004.

نطالب من جميع الكفاءات والفعاليات السياسية والحقوقية للمشاركة والحضور الى المقبرة

لاحياءالدكرى 33 يوم الخميس 20يونيو 2013-06-15 على الساعة العاشرة صباحا بثكنة الوقاية المدنية

دعوة إلى تخليد ذكرى أحداث 20 يونيو 1981بمدينة الدار البيضاء

التفاصيل نشر بتاريخ السبت, 15 يونيو 2013 23:19 كتب بواسطة: بيان

من الكنفدرالية الديمقراطية للشغل و ضحايا شهداء سنوات الرصاص في احياء الانتفاضة الاليمة لاحداث الدار البيضاء 20/يونيو/1981.

فكلما اطل علينا هدا الشهر الموشوم في قلوبنا وعلى اجسا د الطبقة العاملة وكل فئات الشعب المغربي العميق في داكرتهما من جروح ما زالت تنزف ولا تلتام ابدا.ولئلا تتكرر هده الماساة

مرة اخرى.فاننا مطالبون جميعا بتخليد هده الذكرى المشؤومة التي تم فيها اطلاق الرصاص الحي على المواطنين المتظاهرين سلميا اللدين خرجوا الى الشارع بمناسبة الاضراب العام الوطني الدي دعت اليه المركزية النقابية ك/د/ش يوم السبت الاسود احتجاجا على الزيادة الصاروخية والمهولة التي اثقلت كاهل المواطنين في العديد من المواد الغدائية.ودلك بقرار من حكومة المعطي بوعبيد سنة 1981.

نطالب بالحضور وبكثافة الى احياء هده الذكرى من الجميع للحفاظ على تاريخ وداكرة هده المقبرة الجماعية حتى لا يتكررهدا للاجيال القادمة ما وقع في 20/يونيو1981.وما نعيشه نحن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان شبه احياء.اسواء بكثيربين المجلس الوطني لحقوق الانسان والحكومة التي تكلفت بمسؤولية تنفيد اجراءة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة بالشق المتعلق بالادماج الاجتماعي.لاشيء تحقق الا التسويف والانتظار.الضحايا يعانون من الامراض المزمنة والوفيات من جراء سياسة التمطيط والتجرجير من رئيس الى رئيس مند انتهاء عمل هيئة الانصاف والمصالحة سنة 2004.

نطالب من جميع الكفاءات والفعاليات السياسية والحقوقية للمشاركة والحضور الى المقبرة

لاحياءالدكرى 33 يوم الخميس 20يونيو 2013-06-15 على الساعة العاشرة صباحا بثكنة الوقاية المدنية

اجتماع بالمغرب حول "تطوير التعاون بين المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العربية"

الأحد 16/يونيو/2013 - 10:16 م
صورة ارشيفيه القاهرة أ ش أ
تشارك المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الاجتماع الخاص حول " سبل تطوير التعاون بين المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العربية" بمشاركة 14 دولة عربية الذي يبدأ أعماله بالعاصمة المغربية الرباط غدا ويستمر لمدة ثلاثة أيام وتنظمه الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمغرب.

يتناول الاجتماع سبل تطوير التعاون بين المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العربية، خاصة جماعات حقوق الإنسان، ومن بينها الأفرع والمنظمات العضوة في المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

ويجرى على هامش الاجتماع مناقشة سبل تفعيل توصيات الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي التي عُقدت بالقاهرة يومي 9 و10 مايو الماضى بالتعاون بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية وجامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو.

ومن المنتظر أن يتم خلال الاجتماع التشاور حول سبل تفعيل التوصيات الختامية للمؤتمر العربي لتطوير آليات حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية الذي عُقد بالعاصمة القطرية الدوجة يومي 3 و4 يونيو الجاري بالتعاون بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، والذي جرى في ختامه تشكيل فريق عمل يضمهما وممثلين للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومركز التأهيل والتدريب في مجال حقوق الإنسان والمركز العربي للتربية على القانون الإنساني الدولي والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

يرأس وفد المنظمة العربية لحقوق الإنسان علاء شلبي أمين عام المنظمة، ويعتبر المجلس الوطنى لحقوق الإنسان في المملكة العربية المغربية أقدم مؤسسات حقوق الإنسان في الوطن العربى.

AL BAYANE

Expérience marocaine en matière de justice transitionnelle

Un modèle réussi dans la région arabe

L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle constitue "un modèle réussi dans la région arabe", a affirmé, samedi à Rabat, le président du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, Ali Bin Samikh Al Marri.

L'expérience du Maroc mérite d'être analysée, suivie et appliquée dans d'autres sociétés arabes, a souligné M. Samikh Al Marri dans une allocution lue en son nom, à l'ouverture de la 9ème rencontre annuelle des institutions nationales arabes des droits de l'Homme.

Selon le président du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, la justice transitionnelle ne découle pas d'une "décision politique", mais d'une pratique convenue entre les différentes parties à fin d'atteindre les objectifs souhaités des mécanismes de la justice.

Pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a précisé que l'objectif de cette rencontre est de favoriser les échanges des expériences et des bonnes pratiques dans le monde arabe en matière de réconciliation, de justice transitionnelle et de transition démocratique.

De son côté, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, a indiqué que la réussite des institutions nationales des droits de l'Homme est tributaire de la concrétisation de nombre de conditions. Il s'agit, notamment de doter ces institutions de larges attributions et de moyens efficaces et d'assurer leur autonomie et leur caractère pluraliste.

Cette rencontre a été marquée par la présence notamment du président de la Chambre des Conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah, d'experts et de professionnels des droits de l'Homme ainsi que par des ambassadeurs accrédités au Maroc.

La 9ème rencontre annuelle des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) a connu un débat sur les expériences de justice transitionnelle dans la région arabe, ainsi que l'adoption définitive du statut et du règlement intérieur du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme. En plus du Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, cette rencontre a connu la participation des INDH du Qatar, de Mauritanie, d'Egypte, d'Irak, du Soudan, de Bahreïn, de Palestine, de Jordanie, d'Oman, de Tunisie, d'Algérie, d'Arabie Saoudite et du Maroc.

Les travaux de cette session s'articulent autour de plénières devant débattre de plusieurs axes, notamment un axe sur la justice transitionnelle consacré à l'examen de l'expérience marocaine et des expériences émergentes dans les pays arabes, un axe sur les questions organisationnelles du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, à travers la présentation du rapport des activités du réseau et l'examen des propositions d'amendement de son statut et son règlement intérieur avant leur adoption définitive, ainsi que le renouvellement des structures du réseau.

Il sera procédé, en marge de cette grand-messe des INDH arabes, à la signature de conventions de partenariat entre le Conseil national des droits de l'Homme et le Centre national des droits de l'Homme de Jordanie, le Conseil national libyen des libertés publiques et des droits de l'Homme, et le Conseil national des droits de l'Homme d'Egypte. Il convient de rappeler que la décision de la constitution du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme a été prise lors de la 7ème Rencontre annuelle des institutions nationales arabes des droits de l'Homme qui a eu lieu les 27 et 28 avril 2011 à Nouakchott en Mauritanie.

11707/4

L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, un "modèle réussi dans la région arabe" (Réseau arabe des institutions nationales des DH)

MAP
15.06.2013
15h45

Rabat, 15 juin 2013 (MAP) - L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle constitue "un modèle réussi dans la région arabe", a affirmé, samedi à Rabat, le président du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, Ali Bin Samikh Al Marri.

L'expérience du Maroc mérite d'être analysée, suivie et appliquée dans d'autres sociétés arabes, a souligné M. Samikh Al Marri dans une allocution lue en son nom, à l'ouverture de la 9ème rencontre annuelle des institutions nationales arabes des droits de l'Homme.

Selon le président du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, la justice transitionnelle ne découle pas d'une "décision politique", mais d'une pratique convenue entre les différentes parties à fin d'atteindre les objectifs souhaités des mécanismes de la justice.

Pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a précisé que l'objectif de cette rencontre est de favoriser les échanges des expériences et des bonnes pratiques dans le monde arabe en matière de réconciliation, de justice transitionnelle et de transition démocratique.

De son côté, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, a indiqué que la réussite des institutions nationales des droits de l'Homme est tributaire de la concrétisation de nombre de conditions. Il s'agit, notamment de doter ces institutions de larges attributions et de moyens efficaces et d'assurer leur autonomie et leur caractère pluraliste.

Cette rencontre a été marquée par la présence notamment du président de la Chambre des Conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah, d'experts et de professionnels des droits de l'Homme ainsi que par des ambassadeurs accrédités au Maroc.

La 9ème rencontre annuelle des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) a connu un débat sur les expériences de justice transitionnelle dans la région arabe, ainsi que l'adoption définitive du statut et du règlement intérieur du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme.

En plus du Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, cette rencontre a connu la participation des INDH du Qatar, de Mauritanie, d'Egypte, d'Irak, du Soudan, de Bahreïn, de Palestine, de Jordanie, d'Oman, de Tunisie, d'Algérie, d'Arabie Saoudite et du Maroc. Les travaux de cette session s'articulent autour de plénières devant débattre de plusieurs axes, notamment un axe sur la justice transitionnelle consacré à l'examen de l'expérience marocaine et des expériences émergentes dans les pays arabes, un axe sur les questions organisationnelles du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, à travers la présentation du rapport des activités du réseau et l'examen des propositions d'amendement de son statut et son règlement intérieur avant leur adoption définitive, ainsi que le renouvellement des structures du réseau.

Il sera procédé, en marge de cette grand-messe des INDH arabes, à la signature de conventions de partenariat entre le Conseil national des droits de l'Homme et le Centre national des droits de l'Homme

de Jordanie, le Conseil national libyen des libertés publiques et des droits de l'Homme, et le Conseil national des droits de l'Homme d'Egypte.
Il convient de rappeler que la décision de la constitution du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme a été prise lors de la 7ème Rencontre annuelle des institutions nationales arabes des droits de l'Homme qui a eu lieu les 27 et 28 avril 2011 à Nouakchott en Mauritanie.

L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, un "modèle réussi dans la région arabe" (Réseau arabe des institutions nationales des DH)

MAP
15.06.2013
15h45

Rabat, 15 juin 2013 (MAP) - L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle constitue "un modèle réussi dans la région arabe", a affirmé, samedi à Rabat, le président du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, Ali Bin Samikh Al Marri.

L'expérience du Maroc mérite d'être analysée, suivie et appliquée dans d'autres sociétés arabes, a souligné M. Samikh Al Marri dans une allocution lue en son nom, à l'ouverture de la 9ème rencontre annuelle des institutions nationales arabes des droits de l'Homme.

Selon le président du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, la justice transitionnelle ne découle pas d'une "décision politique", mais d'une pratique convenue entre les différentes parties à fin d'atteindre les objectifs souhaités des mécanismes de la justice.

Pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a précisé que l'objectif de cette rencontre est de favoriser les échanges des expériences et des bonnes pratiques dans le monde arabe en matière de réconciliation, de justice transitionnelle et de transition démocratique.

De son côté, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, a indiqué que la réussite des institutions nationales des droits de l'Homme est tributaire de la concrétisation de nombre de conditions. Il s'agit, notamment de doter ces institutions de larges attributions et de moyens efficaces et d'assurer leur autonomie et leur caractère pluraliste.

Cette rencontre a été marquée par la présence notamment du président de la Chambre des Conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah, d'experts et de professionnels des droits de l'Homme ainsi que par des ambassadeurs accrédités au Maroc.

La 9ème rencontre annuelle des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) a connu un débat sur les expériences de justice transitionnelle dans la région arabe, ainsi que l'adoption définitive du statut et du règlement intérieur du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme.

En plus du Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, cette rencontre a connu la participation des INDH du Qatar, de Mauritanie, d'Egypte, d'Irak, du Soudan, de Bahreïn, de Palestine, de Jordanie, d'Oman, de Tunisie, d'Algérie, d'Arabie Saoudite et du Maroc. Les travaux de cette session s'articulent autour de plénières devant débattre de plusieurs axes, notamment un axe sur la justice transitionnelle consacré à l'examen de l'expérience marocaine et des expériences émergentes dans les pays arabes, un axe sur les questions organisationnelles du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, à travers la présentation du rapport des activités du réseau et l'examen des propositions d'amendement de son statut et son règlement intérieur avant leur adoption définitive, ainsi que le renouvellement des structures du réseau.

Il sera procédé, en marge de cette grand-messe des INDH arabes, à la signature de conventions de partenariat entre le Conseil national des droits de l'Homme et le Centre national des droits de l'Homme

de Jordanie, le Conseil national libyen des libertés publiques et des droits de l'Homme, et le Conseil national des droits de l'Homme d'Egypte.
Il convient de rappeler que la décision de la constitution du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme a été prise lors de la 7ème Rencontre annuelle des institutions nationales arabes des droits de l'Homme qui a eu lieu les 27 et 28 avril 2011 à Nouakchott en Mauritanie.

L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, un "modèle réussi dans la région arabe" (Réseau arabe des institutions nationales des DH)

MAP
15.06.2013
15h45

Rabat, 15 juin 2013 (MAP) - L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle constitue "un modèle réussi dans la région arabe", a affirmé, samedi à Rabat, le président du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, Ali Bin Samikh Al Marri.

L'expérience du Maroc mérite d'être analysée, suivie et appliquée dans d'autres sociétés arabes, a souligné M. Samikh Al Marri dans une allocution lue en son nom, à l'ouverture de la 9ème rencontre annuelle des institutions nationales arabes des droits de l'Homme.

Selon le président du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, la justice transitionnelle ne découle pas d'une "décision politique", mais d'une pratique convenue entre les différentes parties à fin d'atteindre les objectifs souhaités des mécanismes de la justice.

Pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a précisé que l'objectif de cette rencontre est de favoriser les échanges des expériences et des bonnes pratiques dans le monde arabe en matière de réconciliation, de justice transitionnelle et de transition démocratique.

De son côté, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, a indiqué que la réussite des institutions nationales des droits de l'Homme est tributaire de la concrétisation de nombre de conditions. Il s'agit, notamment de doter ces institutions de larges attributions et de moyens efficaces et d'assurer leur autonomie et leur caractère pluraliste.

Cette rencontre a été marquée par la présence notamment du président de la Chambre des Conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah, d'experts et de professionnels des droits de l'Homme ainsi que par des ambassadeurs accrédités au Maroc.

La 9ème rencontre annuelle des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) a connu un débat sur les expériences de justice transitionnelle dans la région arabe, ainsi que l'adoption définitive du statut et du règlement intérieur du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme.

En plus du Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, cette rencontre a connu la participation des INDH du Qatar, de Mauritanie, d'Egypte, d'Irak, du Soudan, de Bahreïn, de Palestine, de Jordanie, d'Oman, de Tunisie, d'Algérie, d'Arabie Saoudite et du Maroc. Les travaux de cette session s'articulent autour de plénières devant débattre de plusieurs axes, notamment un axe sur la justice transitionnelle consacré à l'examen de l'expérience marocaine et des expériences émergentes dans les pays arabes, un axe sur les questions organisationnelles du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, à travers la présentation du rapport des activités du réseau et l'examen des propositions d'amendement de son statut et son règlement intérieur avant leur adoption définitive, ainsi que le renouvellement des structures du réseau.

Il sera procédé, en marge de cette grand-messe des INDH arabes, à la signature de conventions de partenariat entre le Conseil national des droits de l'Homme et le Centre national des droits de l'Homme

de Jordanie, le Conseil national libyen des libertés publiques et des droits de l'Homme, et le Conseil national des droits de l'Homme d'Egypte.
Il convient de rappeler que la décision de la constitution du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme a été prise lors de la 7ème Rencontre annuelle des institutions nationales arabes des droits de l'Homme qui a eu lieu les 27 et 28 avril 2011 à Nouakchott en Mauritanie.

Droits de l'Homme : Le Maroc vise la présidence du Réseau arabe

Par Mohamed Alaoui le 15/06/2013 à 00h41 (mise à jour le 15/06/2013 à 09h08)

Coup d'envoi aujourd'hui à Rabat du congrès du Réseau arabe des instituts nationaux des droits de l'Homme.
Le congrès du Réseau arabe des instituts nationaux des droits de l'Homme doit ouvrir ce samedi à Rabat ses travaux axés sur le processus des droits de l'Homme notamment sur fond du post "printemps arabe". Le congrès, dont les travaux s'achèveront dimanche, doit débattre de deux importants sujets à savoir la justice transitionnelle et les expériences émergentes dont celles du Maroc et le volet organisationnel, a indiqué samedi à Le360 le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

Sur ce dernier point, les congressistes sont appelés à adopter une série d'amendements pour conforter le statut juridique du Réseau ainsi qu'à l'élection du nouveau président de ce groupement dont la présidence est actuellement assurée par le Qatar, selon la même source. Le Maroc est candidat pour briguer la présidence de ce Réseau des Instituts nationaux des droits de l'Homme. Le siège permanent de cet organe arabe est établi à Doha. Outre le Maroc et le Qatar, le congrès de Rabat réunira également d'autres pays arabes comme l'Egypte, la Tunisie, la Libye et le Yemen.

Forum Association des amis des myasthéniques

Forum Association des amis des myasthéniques du maroc Modification: 16/9/2010
Ce Forum traite de la myasthénie (myastheniagravi). La Myasthénie est une maladie neurologique.
L'administrateur est le Dr Idrissi, Président de l'Association AAMM.

Du printemps arabe à la démocratie :Yazami

Envoi de Par Quid avec MAP (xxx.xxx.xxx.102) le 17 Juin 2013 01:34:45:
Du « printemps arabe » à la démocratie : la conclusion hâtive d'Al Yazami Par Quid avec MAP

Rien ne démontre sur le terrain que de la conjonction d'une transition démographique, d'une transition urbaine et d'une transition éducative soit né le nouvel et incontournable acteur sociopolitique qu'incarneraient désormais des jeunesses éduquées, urbaines et durablement ancrées dans l'ère de la culture numérique

Le passage de la lutte pour la liberté à son institutionnalisation démocratique, dans le monde arabe, s'avère être un processus complexe aux enjeux à la fois politique, social et culturel, a estimé mardi soir à Genève le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.
« Cette transition n'a rien de mécanique car il s'agit d'un processus complexe de fondation d'institutions et d'un cadre d'une vraie démocratie, avec ses règles, son éthique et sa culture », a expliqué M. El Yazami lors d'un panel organisé dans le cadre de la 23è session du Conseil des droits de l'Homme.
Le président du CNDH, qui animait le débat aux côtés d'experts internationaux, et en présence notamment de la Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Navi Pillay, a relevé que des pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord se sont inscrits dans un processus irréversible d'émancipation de l'autoritarisme et des despotismes politiques.

Une conclusion un rien hâtive. Ni en Egypte, ni en Tunisie, ni en Lybie, pour ne citer que ces exemples, la situation ne semble évoluer dans un horizon visible vers une réelle émancipation. Tant ce sont les forces de la régression, mieux organisées et plus solidaires qui détiennent actuellement l'essentiel des leviers du pouvoir. Et rien n'indique qu'elles sont prêtes à lâcher prise.
Sans doute, comme il le dit, « ces bouleversements imposent à la cause des droits de l'Homme et à leurs défenseurs de nouveaux défis qui ne peuvent être pensés et mis en œuvre sans une compréhension des causes profondes de cette rupture historique ».
Sans doute aussi que cette nouvelle séquence historique, ce qu'on appelle « le printemps arabe », a été précédée de transformations sociales et culturelles qui se sont accumulées longuement. Il s'agit, tel qu'il a expliqué, de trois formes de transition qui ont mis plusieurs décennies à se construire : une transition démographique, une transition urbaine et une transition éducative.
Mais rien ne démontre sur le terrain que de la conjonction de ces trois mutations sociales est né le nouvel et incontournable acteur sociopolitique qu'incarnent désormais des jeunesses éduquées, urbaines et durablement ancrées dans l'ère de la culture numérique. Ce sont plutôt l'inculture et l'illettrisme qui persistent à marquer la configuration sociopolitique de la jeunesse d'aujourd'hui. La culture numérique est parfois bien mieux exploitée par les forces réactionnaires que par la jeunesse urbaine et éduquée.

Le Maroc élu à la présidence du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme

2013-06-17 07:51:47

Le Conseil national des droits de l'homme du maroc (CNDH) a été élu à l'unanimité, dimanche à Rabat, en la personne de son président Driss El Yazami, à la présidence du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'homme, selon une information de l'agence de presse MAP. Le Maroc, unique candidat en lice, a été élu lors de la session de clôture de la 9ème rencontre annuelle de ces institutions, tenue les 15 et 16 juin à Rabat. Le Conseil national des droits de l'homme d'Egypte a été élu au poste de vice- président.

L'élection du Royaume intervient une année après son élection au poste de président du Réseau africain des institutions nationales des droits de l'homme et après l'élection de Mme Amina Bouayach en tant que secrétaire générale de la Fédération internationale des ligues des droits de l'homme (FIDH).

Les travaux de cette 9è rencontre des institutions nationales arabes des droits de l'homme ont été consacrés principalement à la discussion des expériences de la justice transitionnelle dans les pays arabes, outre l'adoption définitive du statut et du règlement intérieur du Réseau, a indiqué la même source, et ajoutant qu'il a également été procédé à l'adoption de deux recommandations, relatives au soutien des pays aux expériences émergentes en matière de la justice démocratique et à l'élaboration d'un plan d'action du Réseau.

Outre le Maroc, cette rencontre a réuni les représentants des institutions nationales des droits de l'homme du Qatar, de Mauritanie, d'Egypte, d'Irak, du Soudan, de Bahreïn, de Palestine, de Jordanie, d'Oman, de Tunisie, d'Algérie et d'Arabie Saoudite, en plus du Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'homme.

La décision de la constitution du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme avait été prise lors de la 7ème Rencontre annuelle des INDH, qui a eu lieu les 27 et 28 avril 2011 à Nouakchott, toujours selon la même source.

Droits de l'Homme : Le Maroc vise la présidence du Réseau arabe

Par Mohamed Alaoui le 15/06/2013 à 00h41 (mise à jour le 15/06/2013 à 09h08)

Coup d'envoi aujourd'hui à Rabat du congrès du Réseau arabe des instituts nationaux des droits de l'Homme.

Le congrès du Réseau arabe des instituts nationaux des droits de l'Homme doit ouvrir ce samedi à Rabat ses travaux axés sur le processus des droits de l'Homme notamment sur fond du post "printemps arabe". Le congrès, dont les travaux s'achèveront dimanche, doit débattre de deux importants sujets à savoir la justice transitionnelle et les expériences émergentes dont celles du Maroc et le volet organisationnel, a indiqué samedi à Le360 le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

Sur ce dernier point, les congressistes sont appelés à adopter une série d'amendements pour conforter le statut juridique du Réseau ainsi qu'à l'élection du nouveau président de ce groupement dont la présidence est actuellement assurée par le Qatar, selon la même source. Le Maroc est candidat pour briguer la présidence de ce Réseau des Instituts nationaux des droits de l'Homme. Le siège permanent de cet organe arabe est établi à Doha. Outre le Maroc et le Qatar, le congrès de Rabat réunira également d'autres pays arabes comme l'Egypte, la Tunisie, la Libye et le Yemen.

Karim Ghellab: Le droit à l'information permettra aux citoyens de participer indirectement à la prise de décisions administratives

by admin on 16 juin 2013

Le droit d'accès à l'information, l'un des apports majeurs de la nouvelle Constitution en ce qui concerne les libertés fondamentales, est à même de garantir la participation indirecte des citoyens à la prise de décisions à
caractère administratif, ont affirmé, jeudi à Rabat, les présidents des deux Chambres du Parlement.
La constitutionnalisation du droit d'accès à l'information marque un saut qualitatif sur la voie de consolidation de l'Etat de droit, de même qu'elle constitue une démarche progressiste d'une grande valeur juridique et culturelle, a souligné le président de la Chambre des représentants Karim Ghellab, en ouverture des travaux d'un colloque national sur "Le droit d'accès à l'information: un levier de la démocratie participative".
Ce droit essentiel a longtemps suscité l'intérêt des élus de la nation et fait l'objet de propositions de lois dont certains datent des années 50 du siècle précédent, a rappelé M. Ghellab lors de ce colloque placé sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI.
Le président de la première Chambre a plaidé pour la qualification des ressources humaines et du système administratif dans le cadre d'une approche visant à poser les fondements d'une administration électronique développée.
Il a aussi appelé à accorder plus d'importance à la documentation et l'archivage électronique dans les institutions publiques, ainsi qu'à la diffusion anticipative des données et documents en veillant à concilier respect du droit à l'information et protection des libertés individuelles, des données privées et des intérêts supérieurs du pays.
S'exprimant lors de cette rencontre, le président de la Chambre des conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah, a estimé que la loi relative au droit d'accès à l'information, qui sera élaborée conformément aux dispositions de l'article 27 de la Constitution, permettra le passage d'une "administration hermétique" à une "administration ouverte" et la promotion de la transparence du travail administratif et de la participation indirecte des citoyens à la prise des décisions administratives.
Grâce à ce texte de loi, a ajouté M. Biadillah, les citoyens pourront contrôler le travail de l'administration, ce qui confèrera à cette dernière une nouvelle légitimité auprès des usagers et des investisseurs et permettra de renforcer les relations de confiance entre les citoyens et l'administration.
Pour M. Biadillah, le référentiel international en la matière et les revendications de la société civile ont contribué significativement à l'inscription de ce droit dans l'article 27 de la Constitution, qui stipule que "les citoyennes et les citoyens ont le droit d'accéder à l'information détenue par l'administration publique, les institutions élues et les organismes investis d'une mission de service public".

Dans son intervention, le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a indiqué qu'un mémorandum sur le droit d'accès à l'information a été élaboré par le Conseil sur la base de référentiels et critères nationaux et internationaux liés à la réglementation de ce droit.

Et M. Sebbar de mettre en exergue les problématiques inhérentes à l'accès à l'information, notamment pour les médias et les chercheurs académiques qui font encore face à des difficultés entravant l'accès aux informations les intéressant, outre des problématiques liées à la sauvegarde des registres, à la gestion des archives et à leur consultation par le public.

Ce colloque a réuni des représentants des administrations et institutions publiques, des organisations de la société civile et du secteur privé ainsi que des universitaires, chercheurs et experts internationaux.

Libération

Session de formation sur les standards internationaux des droits de l'Homme

Démarches à suivre pour préparer les plaidoiries

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger a organisé, une session de formation sur les "standards internationaux des droits de l'Homme et les moyens de les intégrer dans les plaidoiries", en coordination avec l'Ordre des avocats.

La tenue de cette session s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre du plan stratégique de la CRDH-Tanger pour l'année 2013, dans le domaine de la promotion de la culture des droits de l'Homme auprès des différents intervenants, indique un communiqué du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Cette formation a pour objectif de renforcer les compétences des membres de la CRDH-Tanger et de l'Ordre des avocats à Tanger pour ce qui est des méthodes d'application des normes internationales relatives aux droits humains.

Elle ambitionne également d'informer les participants sur la démarche de préparer une plaidoirie relative aux affaires et conflits liés aux droits de l'Homme, en fonction de la nature des engagements internationaux du Maroc en la matière.La CRDH de Tanger a pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme et de recevoir les plaintes relatives aux violations des droits de l'Homme dans la région.

6902/4